علاقة الإعراب بالمعنى

د. مصعب فاضل صالح كلية الإمام الأعظم - قسم الدعوة والخطابة

mosabfadhil@imamaladham.edu.iq

ملخص البحث:

إنَّ الإعراب من معانيه الإبانة والإفصاح عما يقصده المتكلّم، وإن أبرز ظاهرة في النحو العربي هي ظاهرة الإعراب؛ إذْ إنّ الإعراب يقوّم اللسان العربي ويحميه من اللحن والزلل، إضافة إلى أنه مرتبط بالمعنى ارتباطا وثيقا، وذلك أن الحركات الإعرابية في أواخر الكلِم، كالفتحة والضمّة والكسرة والسكون، يُضاف إليها علامات البناء، كالفتح والضمّ والكسر والسكون، هي التي تضبط الجمل، وتحدّد المراد من معانيها، كما أن الحركات الإعرابية مرتبطة بالعامل النحوي ارتباطا وثيقا؛ إذْ إنّ العامل هو الذي يحدّد نوع الحركة الإعرابية، والعامل عموما نوعان: أحدهما لفظيّ والآخر معنويّ. وهذا مجملًا ما حاولت معالجته في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الإعراب. المعنى. النحو. العامل.

Abstract :

Inflection in one of its meanings is the clarification and expression of the speaker's intention. The most prominent phenomenon in Arabic grammar is inflection itself as it corrects the Arabic language and protects it from errors and mistakes. Furthermore it is closely linked to meaning since the inflectional endings of words such as the fatha damma kasra and sukun along

with the grammatical markers (fatha damma kasra and sukun) are what govern sentences and determine their intended meaning. Inflectional endings are also closely linked to the grammatical factor as the factor determines the type of inflectional ending. Generally there are two types of factors: one verbal and the other semantic. This is a summary of what I have attempted to address in this research .
Key words: parsing. meaning. grammar. governing.

المقدمة

إن عنوان هذا البحث هو: (علاقة الإعراب بالمعنى)، وسبب اختياري لهذا الموضوع هو ما يتضمنه الإعراب من أهمية بالغة لفهم اللغة وإدراك معانيها وأسرارها، كما أن الإعراب يمثل دعامة منيعة يصون اللغة ويحميها من اللحن ويجنب من يتحدث بها الزلل.

هذا.. وإن المتكلم يستطيع أن يتحكم بالمعنى الذي يريد بمجرد أن يغير الحركة الإعرابية وفق القاعدة النحوية، إذْ إن المعنى يتغير بحسب تغيرها.

وقد فطن النحاة الأوائل إلى ظاهرة الإعراب والحركات الإعرابية في اللغة العربية، وأدركوا أهميتها في تحديد المعنى وتجنب اللحن، فوضعوا لهذه اللغة منهجا، وأرسوا قواعده بإحكام يصون اللغة، ويسهل على دارسها تلقيها صافية من غير كدر من لحن أو التباس.

وبعد.. لقد قسمت البحث على بابين:

الباب الأول: تناولت فيه: تعريف الإعراب، والحركات الإعرابية والغرض منها، ونظرية العامل وأقسامه، وظاهرة الإعراب، والمعرب والمبني في الكلام العربي، والأساس الإعرابي.

الباب الثاني: تناولت فيه: دلالة الإعراب على اختلاف المعاني، ودلالة الإعراب على سعة المعاني، والدقة في المعنى.

والله الموفق.

الباب الأول: علاقة الإعراب بالمعنى

الإعراب لغة:

مأخوذ من المادة اللغوية ع ر ب، وجاء في (لسان العرب): (عرب: العُرْب والعَرَب: جيل من الناس معروف، خلاف العَجَم... وقال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه وعرّب عنه، أي: أبان وأفصح. وأعرب عن الرجل: بيّن عنه، وعرّب عنه: تكلم بحجته... وعرّب منطقه: أي هذّبه من اللحن) (منظور، لسان العرب 2863/32-2865، وينظر القاموس المحيط 1066).

الإعراب اصطلاحا:

(والإعراب الذي في النحو: إنما هو الإبانة عن المعاني في الألفاظ. وأعرب كلامه، إذا لم يلحن في الإعراب) (منظور، لسان العرب 2865/32، وينظر تاج العروس 215/2-216.).

وجاء في (أسرار العربية): (سمي إعرابا؛ لأنه يلحق أواخر الكلم، من قولهم: "عربت معدة الفصيل"، إذا تغيرت) (الأنباري، 1957).

إذن الإعراب يحمل أكثر من معنى، فمن معانيه: العرب الذين هم خلاف العجم من الناس ومنه: الإفصاح والإبانة، ونحويا هو: تجنب اللحن في الإعراب.

الحركات الإعرابية:

إن أبسط سمة تميز الإعراب في الكلام العربي، هي الحركات الظاهرة على أواخر الكلم، والحركات هي: الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، وكل حركة لها رسم يميزها عن غيرها من الحركات، وإن أبسط تساؤل ممكن أن يثار عند غير المتخصص هو: لِمَ وُجدت هذه الحركات؟ وما الغاية من وضعها؟ ولِمَ تتغير الحركة في آخر الكلمة ذاتها عندما يتغير موقع الكلمة، كما أنه من الممكن أن

تتغير في موقعها نفسه؟ وهذه كلها أسئلة وجيهة، فقلّما تجد لغة من اللغات القديمة أو الحديثة فيها حركات بلغاتها على أواخر كلماتها كالتي في العربية.
والحقيقة أن الحركات ليس من نصيب النحاة فيها إلا رسمها، وأن العرب كانوا ينطقونها في كلامهم، وحينما يكتبون، فإنهم يكتبون الحروف والكلم من غير شكل من نقط أو حركات.
وللسائل أن يسأل: متى وُضعت الحركات الإعرابية؟
وجواب ذلك: إن الحركات الإعرابية قد ظهرت في وقت مبكر بعد ظهور الإسلام، وكما قيل: إن أبا الأسود الدؤلي (ت69هـ) هو أول من وضع الحركات؛ فقد ورد: (أن أبا الأسود وضع الحركات والتنوين لا غير... وهو في أكثر الأقوال أول من نقط المصحف) (الزركلي، 2002).
وأود الإشارة إلى ما ورد من أن أبا الأسود هو أول من نقط المصحف معناه: أن كلام العرب كان من غير نقط، وإلا لكتبه صحابة الرسول منقوطا وانتهى الأمر.
وعَوْدا إلى الحركات الإعرابية، فقد ذكر سيبويه أنها: (على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والوقف والكسر.
وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف.
وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب.
فالرفع والجر، والنصب والجزم لحروف الإعراب) (سيبويه، 1988).
نرى هنا أن سيبويه قد وضح علامات الإعراب على أواخر الكلم، وأنها على أربعة أنواع وكل نوع يمثل حركة تأتي مرة إعرابا ومرة بناءً، فالضم في الرفع

يسمى الضمة، وفي البناء يسمى الضمّ، والفتح في النصب يسمى الفتحة، وفي البناء يسمى الفتح، والكسر في الجر يسمى الكسرة، وفي البناء يسمى الكسر، والسكون يحمل الاسم ذاته جزما وبناءً.

وأن هذه الحركات تتغير فتزول وتأتي حركة أخرى بديلة عنها تحل محلها؛ وذلك بحسب العوامل التي تدخل عليها أو تؤثر فيها.

الغرض من الحركات الإعرابية:

إن أبرز ما تحققه الحركة الإعرابية هو تجنب الوقوع في اللحن، والعرب قديما كانوا يميزون المعنى المراد من الجملة عن طريق الحركة الإعرابية آخر الكلمة، ويميزون الصحيح والمستقيم من الكلام، من الكلام الخطأ والسقيم الملحون فيه. فإن قلت: جاء زيدٌ، كان الكلام صحيحا، ولكن إن قلت: أخرجت زيدٍ، كان ذلك لحنًا وخطأً في الكلام، والذي حدد الصواب من الخطأ في كلا الجملتين هي الحركة الإعرابية في آخر الكلمة.

والغرض الآخر من الحركات الإعرابية هو بيان معنى الجملة، وهذا سأتطرق إليه لاحقا.

نظرية العامل:

إن النحو العربي قائم أساسا على نظرية العامل، وهذه النظرية مستوحاة من المنطق وعلم الكلام، وإن العامل في مفهومه بمعنى (العلة) في علم الكلام، فكل علة لا بد لها من معلول، وعلى هذا فكل عامل لا بد له من معمول، وأنه ليس للمعلول إلا علة واحدة، وكذلك المعمول، فليس له إلا عامل واحد (السامرائي، 2009).

كما أن المعمول يقع حيث يقع العامل؛ إذْ إن المعمول هو تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف (الأنباري، ينظر الإنصاف 63/1، وينظر أبو البركات الأنباري 253.، 2002).

وبهذا الاعتبار، وهو وقوع المعمول تبع للعامل عادة، فإن الحركات الإعرابية تتغير بحسب العوامل الداخلة عليها؛ فإن قلت مثلا: خرج محمدٌ، فمحمد فاعل مرفوع بالضمة، وإن قلت: رأيت محمدًا، فمحمد مفعول به منصوب بالفتحة، وإن قلت: مررت بمحمدٍ، فمحمد مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة.

ونلاحظ في هذه الجمل الثلاث، أن الحركات على آخر كلمة (محمد) تغيرت بحسب العوامل - أعني هنا الأفعال والحروف- المؤثرة فيه، من الضمة، إلى الفتحة، إلى الكسرة.

ومبدأ العمل الذي في الفعل: (أن الفعل إنما عمل بسبب الحدث الذي فيه) (السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري 221، 2009).

وأما الحرف فعمله بناءً على اختصاصه، وذلك أن (الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا، كحروف الجر وحروف الجزم) (السامرائي، أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية 251، 2007).

أقسام العامل:

ينقسم العامل إلى:

1- العامل اللفظي: كالأفعال عموما.

2- العامل المعنوي: ومثاله: عامل الرفع في المبتدأ.

فهنا نرى آراءً عدة في تفسير العامل فيه خلاف من حيث تفسيره أو قبوله، فـ(مذهب سيبويه وجمهور البصريين: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ. فالعامل في المبتدأ معنوي؛ وهو كون الاسم مجرّدا عن العوامل اللفظية، غير الزائدة وما أشبهها... وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر (الابتداء)، فالعامل فيهما معنوي.

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وقيل: ترافعا، ومعناه: أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر) (عقيل، 2004).

ومدى تأثير العاملين اللفظيّ والمعنويّ على كل من المبتدأ والخبر ابتدأ من سيبويه، ثم تعددت هذه الآراء عند من جاؤوا من النحاة بعده.

جاء في (النحو الوافي): (ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملا لفظيا يوجدها، قالوا إن العامل معنوي، هو وجود المبتدأ، وسموا هذا العامل المعنوي: الابتداء، فالمبتدأ مرفوع عندهم بالابتداء، أما الخبر فعامل الرفع فيه هو المبتدأ، أي أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، هذا رأي من عدة آراء لا أثر لها في ضبط كل منهما، ولا في وضوح معناهما ومعنى الكلام) (حسن، 1963).

وحاصل معنى هذا الكلام، أن معنى العامل المعنوي مختَلَف في تفسيره؛ لأنه لا يمكن تحديده أو حصره في كلام واضح. ولهذا اضطربت الآراء فيه، والذي يبدو أن تعرية الابتداء من العوامل اللفظية قد جرّ إلى القول بالعامل المعنوي.

3- العامل بالواسطة: (وهو على قسمين:

أ- العامل اللفظي بالواسطة.

ب- العامل المعنوي بالواسطة.

- ... العامل اللفظي بالواسطة: وذلك نحو عامل الجزم في جواب الشرط.
- ... العامل المعنوي بالواسطة: وذلك كعامل الخبر الذي عمل فيه الرفع) (السامرائي، أبو البركات الأنباري 259-264، 2007).

ونلاحظ هنا أن العامل قد لا يتدخل مباشرة في المعمول، وإنما تكون هناك واسطة بينه وبين معموله سواءً كان ذلك العامل لفظيّا أم معنويّا.

ظاهرة الإعراب:

إن أبرز ظاهرة في العربية هي ظاهرة الإعراب. وقد ورثت العربية هذه الظاهرة من اللغة السامية الأم، إذْ كانت اللغات السامية كلها معربة (فك، 1951).

كما أن النبط كانوا يستعملون الحركات الإعرابية، الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر (نولدكة، 1963).

إذن إن ظاهرة الإعراب ليست وليدة لغة العرب؛ وإنما هي أقدم منها وإن اللغات السامية القديمة كانت تتمتع بهذه الظاهرة في كلامها، والعرب قد توارثوها من اللغة السامية باعتبار أن اللغة العربية تنحدر من اللغة السامية الأم.

كما أن الحركات الإعرابية بتمامها كانت معروفة أيضا عند النبط، وعلى هذا، فالعرب ليسوا متفرّدين بالحركات الإعرابية.

والنحاة الأوائل قد اهتموا بالإعراب وبالحركات الإعرابية؛ لأنهما الأداة والوسيلة الأساسية للإبانة عن مقصد الكلام، كما أنها المعيار الأساسي لصيانة اللغة من اللحن.

وإذا نظرنا إلى التعريف اللغوي للإعراب على أنه الإبانة عن المعاني بالألفاظ، مع الأخذ بالاعتبار الحركات الإعرابية، فيمكن أن يُعد هذا التعريف بهذا المعنى مع مراعاة الحركات الإعرابية، الأصل لمعنى الإعراب في النحو (السامرائي، ينظر معاني النحو 21/1، 2002).

المعرب والمبني في الكلام العربي:

إن الكلام العربي يتكون من اسم وفعل وحرف، والأسماء منها ما هو معرب كرجل، والشمس، ومحمد وغيرها من الأسماء، ومنها ما هو مبني كأسماء الإشارة مثل: هذا، وذلك وغيرها، والأسماء الموصولة مثل: الذي، والتي، ومَن، وما وغيرها.

أما الأفعال، فمنها ما هو معرب، ومنها ما هو مبني كذلك، فالأفعال المضارعة معربة، كيأكلُ، وينظرُ وغيرها، وأما الأفعال الماضية، فهي مبنية كدرسَ، وكانَ، وظنَّ وغيرها، وكذلك فعل الأمر أو طلب الفعل أن صح التعبير مبني كذلك، كاكتبْ، وسلْ، وعِ وغيرها من الأفعال.

أما الحروف، فجميعها مبنية، كحروف الجر نحو: في، وعلى، والباء، وغيرها، وكذلك حروف الاستفهام كالهمزة، وهل (عقيل، ينظر شرح ابن عقيل 17/1-26، 2004).

نفهم من هذا الكلام، أن كلام العرب يقسم إلى قسمين رئيسيين: معرب، ومبني.
ولكن السؤال الذي قد يرد: أليس البناء إعرابا؟
وجوابه، نعم. هو إعراب. فإن قلت: أنت مسافرٌ، فـ(أنت) ضمير مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، وهنا قد أعربت المبني وبيّنت حركته. فإذن نحن نعرب المبني والمعرب في الجمل، وإن الذي حصل، أنه اصطُلح على الكلمة التي تقبل الحركات حسب موقعها من الجملة، أنها معربة، والتي تبقى حركتها ثابتة مهما تغير موقعها أنها مبنية، وعلى هذا فالإعراب عند النحاة يشمل ما هو معرب، وما هو مبني، وأن ذلك لا يتعارض مع التعريف اللغوي لمعنى الإعراب، كما لا يتعارض مع التعريف النحوي له ما دامت هناك حركة إعرابية سواءً كانت المفردة معربة أم مبنية.
جاء في (دراسات في الإعراب): (إن الإعراب والبناء صفتان متقابلتان، وهذا يعني أن الكلمة التي تتصف بالإعراب لا تتصف بالبناء، والكلمة التي تتصف بالبناء لا تتصف بالإعراب، والقول بأن الكلمة مبنية لفظا معربة محلًّا لا يساعد على رفع الملاحظة أو الإشكال المذكور، مضافا إلى أنه يؤدي إلى أن الإعراب والبناء أمران اعتباريان، وهما في حقيقتهما ليسا كذلك، وإنما هما وصفان ذاتيان للكلمة، وعليه إما أن تكون الكلمة معربة مطلقا، أي لفظا ومحلًّا، أو مبنية مطلقا -إن صح الإطلاق هنا- ولهذا كانت الأسماء -فيما أرى- كلها معربة) (الفضلي، 1985، صفحة 116).
واضح من هذا الكلام أن صاحبه يرى أن البناء للكلمة ينافي الإعراب، ومع ذلك أثناء الإعراب يقول المعرِب: إن هذه الكلمة مبنية، وهذه الكلمة معربة، وإذا حدث هذا تحت ما نسميه الإعراب فلا يوجد بناء حقيقة، وإن الكلمات جميعها معربة.
والذي أراه أن هناك فرقا بين هذا الكلام وبين ما قلته، وإن كان هذا الكلام منطقيا من حيث الاستدلال؛ فإن صاحب هذا الكلام لا يقر بالبناء ما دام هناك إعراب.

أما أنا فالذي أراه أن الإعراب والبناء اصطلاحان وجدا للتفريق ليس إلا، ولا مشاحة في الاصطلاح.

الأساس الإعرابي:

إن من يقرأ أو يسمع شيئا من كلام العرب يدرك أن أهم وسيلة لإدراك معناه هي الحركات الإعرابية التي تلحق أواخر كلِمِه. ومهما تعددت وجوه الإعراب واختلفت فنحن لا نستطيع أن نهمل الحركات وإلا فإن معنى الكلام سيلتبس، وذلك لأمور عدة منها: التقديم والتأخير للأسماء أو الأفعال في الجملة، ومنها تغير موقع الاسم إعرابيا، ومنها تغير صيغ الأفعال.

أضف إلى ذلك أن من الأفعال ما هو جامد، والأفعال الجامدة أنواع عدة: فمنها ما يفيد النفي، ومنها ما يفيد التعجب، ومنها ما يفيد المدح أو الذم وهكذا.

وأما الأسماء فإن لها وجوها إعرابية مختلفة، وقد قال الزمخشري في الوجوه الإعرابية للاسم: (هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى) (الزمخشري).

كما ذكر الزمخشري أن الرفع علم على الفاعلية، والفاعل باعتباره الأساس، وبقية المرفوعات الأخرى ملحقة به على سبيل التشبيه أو التقريب، والنصب علم على المفعولية. وذكر أن المفاعيل خمسة، وأما بقية المنصوبات فهي ملحقة بها، والجرّ علم على الإضافة (الزمخشري، ينظر المفصل 50/1، وينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري 339).

وهنا نرى أن الزمخشري قد رسم الخطوط الرئيسية لمرفوعات الأسماء ومنصوباتها، فذكر أن الفاعلية أساس، وأن ما بقي من المرفوعات إنما هي ملحقات بها، وكذلك المنصوبات، فإن المفعولية فيها أساس، وبقية المنصوبات ملحقة بها، والجرّ أيضا؛ لأن الإضافة فيه أساس.

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): (الرفع علم كون الاسم عمدة في الكلام ولا يكون في غير العُمَد) (الحاجب، 1996)، وهذا الكلام يرفع التخصيص عن

الفاعل في كونه الأساس في الرفع ليشمل المبتدأ مثلا باعتباره عمدة من حيث الرفع أيضا وليس الفاعل فحسب.

وذكر الدكتور فاضل السامرائي: (والذي أراه في تعليل إعراب الاسم:

1- إن الرفع دليل الإسناد أو العمدة، وليس في العربية اسم مرفوع إلا وهو طرف في الإسناد، أي: عمدة.

2- إن حق العمدة أن يرفع، ولكن قد يدخل على المسند أو المسند إليه ما يعدل حركته الأصلية إلى النصب أو إلى الجر.

3- النصب علامة الفضلة.

4- قد يدخل على قسم من الفضلات ما يعدل حركتها إلى الجر.

5- الجر دليل الإضافة، وأحيانا يكون علامة لإسناد غير مباشر أو مفعولية غير مباشرة (السامرائي ا.، 2009).

نلاحظ من خلال ما جاء في (شرح الرضي على الكافية)، وما ذكره الدكتور فاضل السامرائي، أن المرفوعات عمدة، أو تأتي طرفا في الإسناد، وهذا هو ما يقوي حركة الرفع فيها، ويجعل لها السيادة على بقية الحركات.

كما أن النصب هو علامة على فضلة في الكلام، وعمدة في الكلام، لا طرفا في الإسناد، وكذلك الجرّ الذي هو دليل الإضافة يُعدّ من فضلة أيضا، والفضلة يمكن الاستغناء عنها في الكلام، وهي ليست كالعمدة التي تكون أساسا في الكلام ولا يمكن الاستغناء عنها، فإذا قدمت المرفوعات باعتبارها عمدة قدمت حركتها الإعرابية أيضا.

وهذا الحكم لا يختص بالأسماء المعربة وحسب، وإنما يشمل ضمائر الرفع مع كونها مبنية، كما يشمل أسماء الإشارة، ويشمل الأسماء الموصولة إذا وقعت موقع العمدة كالابتداء أو الفاعلية.

الباب الثاني: دلالة الإعراب على اختلاف المعاني:

لقد ذكر ابن جني تعريفا للإعراب لا يختلف عما ذكر في المعجمات أو عند النحاة أيضا، فقال: إن معناه الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وذكر أمثلة لذلك فقال: ألا ترى أنك إذا سمعت من يقول: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيدا أبوه، ميّزت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه (جني)، وهذا دلالة على اختلاف المعاني، وهنا قد يرد سؤال: ألا ترى أن باختلاف الإعراب تختلف المعاني؟

إن ابن جني هنا قد حدد الغاية من الإعراب، وهي الدلالة على اختلاف المعاني، والغرض من الإعراب هو تمييز ما اختلف منها، وعلامة الاختلاف هي اختلاف الحركة الإعرابية، كما وضح من الأمثلة التي ساقها؛ إذْ إن رفع (سعيد) أعطى دلالة مختلفة عن نصبه، وكذلك رفع (أبوه) بالواو، أعطى دلالة مختلفة عن نصبه بالألف. ولو كانت الحركات الإعرابية موحدة على حركة معينة، لالتبس المعنى، ولما استطعنا أن نميز الفاعل من المفعول.

جاء في كتاب (ابن جني النحوي)، فيما يخص كلام ابن جني في الإعراب: (وما ذكره في غاية الإعراب، والغرض الذي جيء به من أجله، وهو إنه إنما جيء به دالا على اختلاف المعاني، هو الرأي السليم والذي عليه الغالبية العظمى من النحاة... والرأي الذي عليه النحاة هو الذي ينطبق على واقع اللغة فلو لم يكن للعلاقات أثر في المعنى لالتبس الكلام واختلط، وما التزم العرب أن ينطقوا بها على نظام خاص معروف، ولكانت أية حركة تغني في إدراج الكلام، وما كان لحن قي الإعراب) (السامرائي ا.، ابن جني النحوي 295-296، 2009).

والواضح من هذا الكلام أن غالبية النحاة يؤيدون كلام ابن جني في الإعراب؛ لأنه ينطبق على واقع اللغة، إذ لولا الإعراب لالتبس الكلام، ولما مُيّز اللحن من الكلام السليم الخالي من الخطأ.

ومن الأمثلة الدالة على اختلاف المعاني باختلاف الإعراب الذي لولاه لالتبس المعنى، ما جاء في (أسرار العربية): (لو قلت: ما أحسن زيدا، لكنت متعجبا، ولو قلت: ما أحسن زيدٌ، لكنت نافيا، ولو قلت: ما أحسن زيدٍ، لكنت مستفهما عن أي شيء منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض، وإزالة الالتباس واجب) (الأنباري، أسرار العربية 34-35، 1957).

وصاحب هذا الكلام هو أبو البركات الأنباري، وهو في هذا يؤيد رأي ابن جني، كما يؤيد النحاة في أن الإعراب يدلك على اختلاف المعنى، وأن المعنى يشتبه على المتلقي دونما إعراب أو حركة إعرابية تدل عليه.

(ومنه المثال المشهور: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنه يجوز في (تشرب) الرفع والنصب والجزم، ولكن المعنى يختلف في كل حالة، فالجزم عطف على (تأكل) ويكون النهي عنها جميعا، فكأنه قال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن. والنصب معناه النهي عن الجمع بينهما، وإباحة كل واحد على حدة، فهو منهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، ولكن أكل السمك وحده مباح، وشرب اللبن وحده مباح.

ومعنى الرفع أنه منهيّ عن أكل السمك على أيّة حالة، ومباح له أن يشرب اللبن على أية حال، فكأنه قال: ولك أن تشرب اللبن) (السامرائي ا.، معاني النحو 33/1، 2002).

دلالة الإعراب على سعة المعنى:

إن من الأغراض التي يحققها الإعراب هي سعة المعنى؛ (وذلك أن يكون للمتكلم سعة في التقديم والتأخير، إذ أن الكلمة تحمل معها مركزها في الجملة بعلامتها الإعرابية، فالجملة الآتية مثلا يمكن صوغها في عدة صور مع بقاء المعنى العام واحدا:

1- أعطى محمدٌ خالدا كتابا.

2- محمدٌ أعطى خالدا كتابا.
3- خالدا أعطى محمدٌ كتابا.
4- كتابا أعطى محمدٌ خالدا.
5- كتابا خالدا أعطى محمدٌ.
6- أعطى خالدا كتابا محمدٌ.
7- أعطى خالدا محمدٌ كتابا.

إلى غير ذلك من الصور الأخرى دون أن يحصل لبس بين المعطي والآخذ، فالمعطي في كل هذه الجمل هو محمد والآخذ خالد، وهو معلوم من حركة الاثنين، فالرفع يشير إلى الفاعل، والنصب إلى المفعول) (السامرائي ا.، معاني النحو 34/1، 2002).

وهذه الجمل قد حصل فيها التقديم والتأخير فيها جميعا، وكل مثال منها حصل فيه التقديم والتأخير بشكل مختلف عن بقية الأمثلة، ومع ذلك احتفظت الأمثلة جميعها بالمعنى الرئيسي للجملة، وهو: أعطى محمدٌ خالدا كتابا، أي: إن محمد هو الذي أعطى، وخالد هو المُعطى إليه. ولولا الحركات الإعرابية لما استطعنا أن نميّز المعطي من الآخذ في هذه الجمل، ولما عرفنا أن هذه الجمل احتفظت بمعناها الرئيسي برغم التقديم والتأخير الذي حصل فيها.

الدقة في المعنى:

إن للإعراب فائدة جليلة تضاف إلى ما سبق، فمن مزاياه أنه يمنح المتكلم القدرة على تحديد المعاني بدقة ودون لبس. ويدل على ذلك ما جاء في (معاني النحو) وهو: (قولك: أكرمت زيدًا، وزيدًا أكرمت، ففي الأولى أخبرت أنك أكرمت زيدًا، ولم تتعرض لغير زيد، فقد يكون أنك أكرمت شخصا آخر مع زيد أو لم يكن.

أما الجملة الثانية: زيدًا أكرمت، فإنها تفيد أنك خصصت زيدًا بالإكرام ولم تكرم غيره) (السامرائي ا.، معاني النحو 35/1، 2002).

نرى في ظاهر هذين المثالين تشابها كبيرا من حيث المعنى العام لهما، ولكن التقديم الذي حصل للمفعول به (زيد) خلق معنى جديدا، وحدد بدقة أن المُكرم زيدٌ دون سواه، فقد أضاف تقديمه في المثال الثاني اهتماما وتخصيصا للمفعول به (زيد) دون غيره، أما في المثال الأول فلم يتوفر هذا التخصيص والاهتمام للمفعول به (زيد)، فيمكن للمكرِم له أن يكون قد شمل غيره في الإكرام مع أنه لم يذكره تصريحا.

ويشبه هذا التخصيص قوله تعالى: {إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ} - [فاطر: 28]، جاء في (الكشاف): (فإن قلت: هل يختلف المعنى إذا قدّم المفعول في هذا الكلام أو أخّر؟ قلت: لا بد من ذلك، فإنك إذا قدمت اسم الله وأخرت العلماء، كان المعنى: إن الذين يخشون الله من بين عباده العلماء دون غيرهم، وإذا عملت العكس انقلب المعنى إلى أنهم لا يخشون إلا الله، كقوله تعالى: {ولا يخشون أحدًا إلا الله} -[الأحزاب: 39]، وهما معنيان مختلفان) (الزمخشري ج، 1998).

ومن خلال تفسير هذه الآية نلاحظ مدى الدقة في تحديد المعنى عندما تقدم المفعول على الفاعل، وفائدته في عدم حصول أي التباس يخلّ بالدقة المطلوبة للمعنى المراد.

الخاتمة

يتلخص من هذا البحث ما يأتي:

- إن للإعراب معان عدة سواءً كان لغة أو اصطلاحا.
- إن الحركات الإعرابية من أهم سمات العربية والإعراب.
- إن للحركات الإعرابية أغراض عدة، منها تحديد المعنى، ومنها تجنب اللحن.
- يقوم الإعراب على أساس نظرية العامل.
- يوجد ثلاثة أنواع من العوامل: 1- العامل اللفظي 2- العامل المعنوي 3- العامل بالواسطة.

• اختلف النحاة في عامل رفع المبتدأ والخبر.
• الكلام العربي قسمان: معرب، ومبني.
• الإعراب والبناء مصطلحان غايتهما التفريق بين ما هو معرب يقبل الحركات الإعرابية وبين ما هو مبني لا يقبل إلا حركة واحدة.
• إن الحركات الإعرابية دوال على المعاني، ومهما اختلف الكلام، فيمكن أن نميّز معناه عن طريق هذه الحركات.
• غاية الإعراب هي الدلالة على اختلاف المعاني.
• إن للإعراب دلالة على سعة المعنى.
• وإن للإعراب قدرة على تحديد المعنى بدقة.

وختاما.. أرجو أن أكون قد وفقت في البحث المتواضع، والله وليّ التوفيق.

المصادر

- ابن جني النحوي، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمّان - الأردن، ط2/ 1430هـ 2009م.
- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمّان - الأردن، ط1/ 1428هـ 2007م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، سورية - دمشق، 1377هـ 1957م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، 2002م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه الدكتور رمضان عبد التواب، الشركة الدولية للطباعة، [د: م]، ط1/ 2002م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزَبيدي، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1414هـ 1994م.

- التطور النحوي للغة العربية، الأستاذ برجشتراسر، مطبعة السماح، [د: م]، 1929م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق الدكتور، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، [د: ت].
- دراسات في الإعراب، الدكتور عبد الهادي الفضلي، تهامة للنشر، جدّة - المملكة العربية السعودية، ط1/ 1405هـ 1985م.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمحشري، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمّان - الأردن، ط2/ 1430هـ 2009م.
- شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، دار الطلائع، مصر - القاهرة، 2004م.
- شرح الرضي على الكافية، ابن الحاجب، [د: م]، ط2/ 1996م.
- العربية، يوهان فك، ترجمه الدكتور عبد الحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربي، مصر - القاهرة، 1370هـ 1951م.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط8/ 1426هـ 2005م. (منظور، لسان العرب 2863/32-2865، وينظر القاموس المحيط 1066) (منظور، لسان العرب 2863/32-2865، وينظر القاموس المحيط 1066)
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر - القاهرة، ط3/ 1408هـ 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ود. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، السعودية - الرياض، ط1/ 1418هـ 1998م.

- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد احمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر - القاهرة، [د: ت].
- اللغات السامية، نولدكة، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، [د: ط]، مصر - القاهرة، 1963م.
- مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية -جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا- العدد الأول - يوليو 2012- الإعراب وأثره في المعنى - الدكتور فضل الله النور علي 34.
- المفصل في علم العربية، الزمخشري مطبعة حجازي، مصر - القاهرة، [د: ت].
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمّان - الأردن، ط2/ 1423هـ 2002م.
- النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر- القاهرة، 1963م.